

دال - قائمة الدول المشار إليها في الفقرة ٤ (د)
من الفرع الثاني

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية	السوفياتية
ألبانيا	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
بلغاريا	السوفياتية
بولندا	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
تشيكوسلوفاكيا	رومانيا
	هنغاريا

١٩٥/٣٨ - تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات
لصالح أقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

وإذ تؤكد من جديد أحكام الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ذات الصلة بأقل البلدان نمواً (١٥٥) ،

وإذ تؤكد من جديد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً (١٥٦) الذي اعتمده بالاجماع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً وأيدته الجمعية العامة في قرارها ١٩٤/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ .

وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٤/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٢٢٤/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ .

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لاستمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نمواً بالرغم من جهودها الوطنية في مجال التنمية وكذلك الجهود التي بذلها المجتمع الدولي ، بما في ذلك البلدان المانحة ، حتى بعد سنتين من اعتقاد برنامج

العمل الجديد الكبير . وإذ تؤكد الحاجة العاجلة إلى تدابير دعم موسعة بصورة كبيرة ، بما في ذلك إحداث زيادة كبيرة في نقل الموارد الإضافية من أجل تحقيق أهداف البرنامج .

وإذ تضع في اعتبارها مشاكل الديون التي تواجهها أقل البلدان نمواً ،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أن الأهداف الرئيسية لبرنامج العمل الجديد الكبير هي تحويل اقتصادات أقل البلدان نمواً في اتجاه التنمية القائمة بذاتها وتشجيع التغيرات الهيكلية اللازمة للتغلب على الصعوبات الاقتصادية البالغة لأقل البلدان نمواً ، وتوفير مستويات دنيا ، كافية تماماً ومقبولة دولياً ، من التغذية والصحة والنقل والمواصلات والاسكان والتعليم ، فضلاً عن توفير فرص العمل لجميع مواطنيها ، وتعيين ودعم الفرص والأولويات الاستثنائية الرئيسية ، وتخفيف الآثار الضارة للكوارث الطبيعية ،

وإذ تدرك أنه لا شيء سوى إحداث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية خلال العقد الحالي سيساعد أقل البلدان نمواً على تحقيق أهداف برامجها القطرية في إطار برنامج العمل الجديد الكبير وفقاً لأهداف وأشكال المعونة الواردة في البرنامج . وإذ تؤكد أن المساعدة الخارجية تكمل وتقوي الجهود الداخلية في أقل البلدان نمواً ذاتها ،

وإذ يشير جزعها الأثر السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على أقل البلدان نمواً ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء البطء الشديد في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير حتى الآن ،

وإذ تشير إلى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٤٢ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ (١٥٧) بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً (١٥٨) ،

١ - تؤكد أن أقل البلدان نمواً ، نظراً إلى حالتها الاجتماعية - الاقتصادية المتدهورة بحاجة إلى عناية المجتمع الدولي العاجلة والخاصة ودعمه الواسع النطاق والمتواصل لتمكينها من التقدم نحو تنمية معتمدة على الذات تتسجم مع خطط وبرامج كل بلد من أقل البلدان نمواً ؛

(١٥٧) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.83.II.D.6) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .
(١٥٨) A/38/471

(١٥٥) القرار ٥٦/٣٥ ، المرفق ، الفقرات ١٣٦ إلى ١٥٥ .

(١٥٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ،

١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.82.I.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

السرعة الالتزامات التي اضطلعت بها فيما يتعلق بالتغذية السادسة لموارد المؤسسة ، وتحثّ على الفراغ من المفاوضات حول التغذية السابعة في أسرع وقت ممكن وجعل التغذية على مستوى كاف ؛

٩ - تحثّ البلدان المتقدمة النمو المانحة التي لم تنفذ بعد الالتزامات التي عقدتها إزاء أقل البلدان نمواً ، عملاً بالفرع ألف من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨^(١٥١) على تنفيذها بالكامل وعلى وجه السرعة ، وتطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن ترد بالإيجاب على الطلبات المقدمة من أقل البلدان نمواً فرادى ، وأن تراعي الظروف الخاصة لكل من البلدان المدينة ومقتضيات حال كل منها ، لتخفيف أعباء ديونها الناشئة عن قروض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلد المتقدم النمو المعني ؛

١٠ - ترحبّ بكون المساعدة التي يقدمها بعض المانحين إلى أقل البلدان نمواً جميعها على شكل منح ، وكذلك بأشكال أكثر مرونة مثل تمويل التكاليف المحلية والمتكررة ومعونة الصيانة ، ومعونة الإنعاش ، وكذلك دعم ميزان المدفوعات بما يتفق مع الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً ويستجيب لحالتها الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة ، وتحثّ المانحين الآخرين على اتخاذ خطوات ممانلة كقاعدة عامة ؛

١١ - تطلب إلى البلدان المانحة تقديم المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً على أساس غير مشروط إلى أقصى درجة ممكنة ؛

١٢ - تحثّ جميع المانحين وجميع من يهمهم الأمر على تحسين نوعية وفعالية المعونة على أن يقللوا ، إلى أقصى حد ، الفرق الزمني بين عقد الالتزام بتقديم المعونة ودفعها ؛

١٣ - تحثّ أيضاً البلدان والمؤسسات المعنية على أن تنفذ ، إلى أقصى حد ممكن ، الاستنتاجات المتفق عليها في الاجتماع الثاني لمؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية بممثلي أقل البلدان نمواً المعقود في جنيف في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢^(١٦٠) ؛

١٤ - تعيد تأكيد قرار الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلق بتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً بروح الاعتماد الجماعي على الذات وفي سياق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وفقاً للفقرة ١٣ من قرار المؤتمر ١٤٢ (د - ٦)^(١٥٧) ؛

٢ - تعيد تأكيد التزامات المجتمع الدولي تجاه برنامج العمل الجديد الكبير للثلاثينات لصالح أقل البلدان نمواً ، وتحثّ جميع البلدان والمؤسسات الدولية وسائر الجهات المعنية على أن تفي بالتزاماتها بموجب البرنامج وفاءً تاماً وفعالاً ؛

٣ - ترحبّ باعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السادسة القرار ١٤٢ (د - ٦) بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير مما يعكس تأييد المجتمع الدولي بالإجماع ؛

٤ - تحثّ البلدان المانحة على أن تعتمد ، في الإطار العام لبرنامج العمل الجديد الكبير بصيغته المعتمدة والتقدم المحرز تجاه هدف الـ ٧٠ في المائة ، إلى بلوغ نسبة ١٥٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية أو مضاعفة مساعدتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً بحلول عام ١٩٨٥ أو في أقرب وقت ممكن بعده ، وتعترف بما لمضاعفة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً بحلول عام ١٩٨٥ مقارنة بما نقل إليها خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ من أهمية لهذه البلدان ؛

٥ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير لدعم جهود أقل البلدان نمواً في القطاعات ذات الأولوية التي حددتها حكومات أقل البلدان نمواً في برامجها القطرية والمجسدة في برنامج العمل الجديد الكبير ، ولا سيما في مجالات الأغذية والزراعة والصناعات التحويلية ، واستكشاف وتنمية الطاقة والموارد الطبيعية ، وتنمية الموارد البشرية ، وزيادة وتنويع الصادرات ، وتطوير النقل والمواصلات ، وتحسين قدرات التخطيط والتنفيذ والإدارة ؛

٦ - تؤكد من جديد أن على أقل البلدان نمواً مسؤولية أساسية عن تنميتها الشاملة وأن السياسات المحلية التي تنتهجها تلك البلدان ستكون ، رغم ما لتدابير الدعم الدولية من أهمية حيوية ، ذات أهمية حاسمة لنجاح جهودها الإنمائية ؛

٧ - تحثّ جميع البلدان المانحة على رصد اعتمادات خاصة كافية لصندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ولصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ، أو من خلال قنوات ملائمة أخرى لصالح أقل البلدان نمواً ، بما في ذلك صناديق الأمم المتحدة ومواردها القائمة الأخرى ، بغية المساعدة في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ، وتدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة جهوده الرامية إلى تعبئة موارد إضافية للأنشطة التي هي تحت إدارته ؛

٨ - تشدد على الأهمية الحاسمة للمؤسسة الإنمائية الدولية لأقل البلدان نمواً وتطلب إلى الحكومات أن تنفذ على وجه

(١٥٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) المجلد الأول ، الجزء الثاني ، المرفق الأول .
(١٦٠) انظر : TD/B/933 ، الجزء الثاني .

المحددة لأقل البلدان نمواً ، وأنواع المعونة والمجالات ذات الأولوية ، وإدارة وتنظيم برامج المعونة والمساعدة التقنية ؛

(ج) تقييم نتائج كل من الاجتماعات القطرية المعقودة وفقاً للفقرة ١١١ من برنامج العمل الجديد الكبير ووضع توصيات ترمي إلى تحسين تنسيق برامج المساعدة ؛

وترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اتخاذ الإجراء اللازم في هذا الخصوص ؛

٢٢ - تؤكد من جديد قرارها أن يقوم الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً والتابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في اجتماعه الرفيع المستوى في سنة ١٩٨٥ ، في جملة أمور بإجراء الاستعراض النصفى لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير^(١١١) ، وتحت على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتأمين الاستعدادات المناسبة لإجراء استعراض متعمق في هذه المناسبة ، مؤكدة أهمية تحضير الوثائق اللازمة في الوقت المناسب ، بما في ذلك وضع توصيات محددة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير تنفيذاً تاماً وسريعاً من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المؤسسات المختصة على نحو ما هو مطلوب في البرنامج ؛

٢٣ - ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يواصل ، تمثيلاً مع الفقرة ١٢٣ من برنامج العمل الجديد الكبير ، وبالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية والوكالات الرائدة للأفرقة الاستشارية لشؤون المعونة ، ضمان التعبئة والتنسيق الكاملين لمنظومة الأمم المتحدة على مستوى الأمانات لتنفيذ ومتابعة برنامج العمل الجديد الكبير ، بحيث يراعى بوجه خاص الاستعراض النصفى الشامل المقرر عقده في عام ١٩٨٥ ؛

٢٤ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٤

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

١٩٦/٣٨ - بناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية

إن الجمعية العامة ،

إذ تأخذ في اعتبارها ميثاق الأمم المتحدة ، والمادة ٣٢ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية^(١١٢) ، وقرارات الجمعية

١٥ - توصي بقوة بالفراغ من الجولة الأولى من الاجتماعات الاستعراضية على المستوى الوطني المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ، والمقرر عقدها وفقاً لل فقرات ١١٠ إلى ١١٦ من البرنامج في سنة ١٩٨٣ أو بعدها بوقت قصير دون الإخلال بتوقيت الاستعراض الشامل في عام ١٩٨٥ ؛

١٦ - ترجو من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل دعم اجتماعات المائدة المستديرة لأقل البلدان نمواً واتخاذ الترتيبات اللازمة لها على النحو المطلوب ؛

١٧ - تؤكد من جديد أنه يجب استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي بانتظام ، على الوجه التوحي في ذلك البرنامج للحفاظ على زخم الالتزامات التي يعقدها المجتمع الدولي ولتشجيع تنفيذ خطط وبرامج أقل البلدان نمواً ؛

١٨ - تحت جميع البلدان ، ولاسيما البلدان المانحة والمؤسسات ، على الرد بسرعة ، بصورة منتظمة ، على استبيانات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بالخطوات التي تتخذها لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير كي تستخدم في إجراء تقييم موضوعي للتقدم المحرز في عملية التنفيذ ؛

١٩ - تجدد الدعوة إلى مجالس إدارة الأجهزة والمؤسسات والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة لاتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ومتابعته على نحو فعال ، كل منها في نطاق اختصاصه وولايته ؛

٢٠ - تدعو اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث إلى أن تأخذ بعين الاعتبار عملية اعتماد وتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير والتطورات ذات الصلة ، لدى ممارستها للاستعراض والتقييم على جميع المستويات ؛

٢١ - ترجو من مجلس التجارة والتنمية أن يتخذ ، في دورته الثامنة والعشرين ، قراراً بشأن عقد اجتماع ثالث لمؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية بممثلي أقل البلدان نمواً ، كجزء من الإعداد للاستعراض النصفى الشامل لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ، ومع مراعاة رغبة أقل البلدان نمواً ؛ وينبغي أن يقوم الاجتماع بجملة أمور ، منها ما يلي :

(أ) استعراض وتقييم الحالة الاقتصادية لأقل البلدان نمواً ولاحتياجات المساعدة اللازمة لتقديمها بصورة معجلة ؛

(ب) تقييم وتقديم توصيات ملائمة لتحسين الممارسات المتعلقة بالمعونة وإيادرتها ولاسيما فيما يتعلق بشروط وأوضاع المساعدة ، مع تكييف معايير المساعدة لتناسب الاحتياجات

(١١١) القرار ١٩٤/٣٦ ، الفقرة ٩ .

(١١٢) القرار ٣٢٨٨ (د) - ٢٩ .